المصـــــدر : اليوم - ملحق خاص
التـــاريخ : 02-12-2007 العـــدد : 0
الصفحـات : 6 المسلسل : 7

ملف صحفي

قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربي

الدول الأعضاء رحبت بتبني مجلس الأمن دعم «خارطة الطريق»

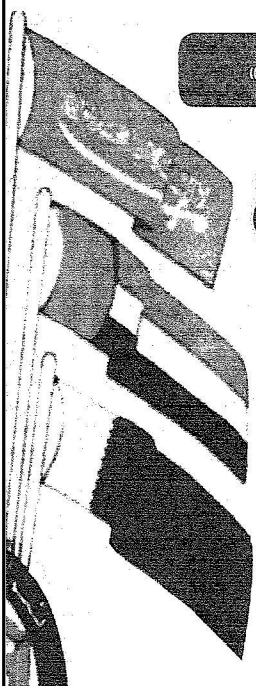

ترحيب بتوصل الفلسطينيين إلى توقيع «اتفاق مكة» لإنهاء الاقتتال الداخلي

- بيان الدورة الأولى للمجلس الأعلى عمق التزام دول المجلس بدعم عملية السلام في الشرق الأوسط
- انهاء ايران احتلالها لجزر الإمارات العربية المتحدة الثلاث بند ثابت على جدول أعمال المجلس الأعلى

المصـــــدر : اليوم - ملحق خاص
التـــاريخ : 02-12-2007
الصفحـات : 6
العـــدد : 0
المسلسل : 7

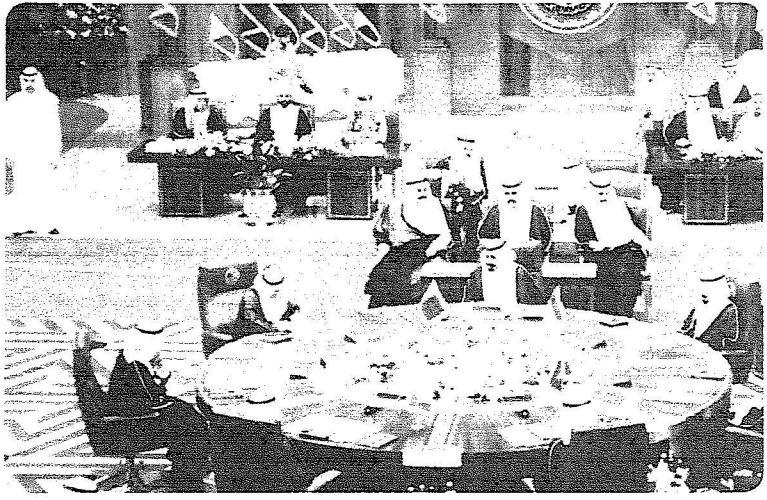

عملية السلام

منذ تأسيس مجلس التعاون في 25 مايو 1981م ومواقفه تجاه القضية الفلسطينية وعملية السلام واضحة في دعمها حقوق الشعب الفلسطيني ، ورفض واستنكار السياسات والإجراءات العدائية ضده ، وبذل المساعي والجهود لإيجاد حل عادل وشامل ودائم للصراع العربي الإسرائيلي . ويعكس بيان الدورة الأولى للمجلس الأعلى الصادر في مايو 1981 عمق التزام دول مجلس التعاون بدعم عملية السلام في الشرق الأوسط ، حين أعلنت دول المجلس «بأن ضمان الاستقرار في الخليج مرتبط بتحقيق السلام في الشرق الأوسط ، الأمر الذي يؤكد على ضرورة حل قضية فلسطين حلاً عادلاً يؤمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما فيه حقه في العودة إلى وطنه وإقامة دولته المستقلة ويؤمن الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي طليعتها القدس الشريف».

وانطلاقاً من تأييدها للسلام في الشرق الأوسط ، كخيار استراتيجي عربي ، أيدت دول المجلس المبادرات الرامية إلى إيجاد حل

المصـــــدر : اليوم - ملحق خاص

التـــاريخ : 02-12-2007 العـــدد : 0

الصفحـات : 6 المسلسل : 7

السعودية تقدمت بمبادرتين لحل النزاع العربي الاسرائيلي ودول المجلس شاركت في مؤتمر مدريد 1991م

عادل وشامل للصراع العربي الإسرائيلي ، بل أن إحدى دول مجلس التعاون وهي المملكة العربية السعودية ، تقدمت بمبادرتين لإيجاد حل لهذا النزاع في العام 1981 ولاحقاً في العام 2002 . كما شاركت دول المجلس ، ممثلة بمعالي الأمين العام ، في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م.

وتتمسك دول مجلس التعاون بمبادرة السلام العربية ، التي أقرها مؤتمر القمة العربية في بيروت عام 2002 . وأكدت قمة الرياض ، التي عقدت في مارس 2007 ، على تمسك جميع الدول بالمبادرة وتفعيلها كأساس لأي تحرك يهدف إلى تحقيق السلام العادل والشامل في إطار الشرعية الدولية ، انطلاقا من القناعة بأن السلام خيار استراتيجي للأمة العربية . كما رحبت دول المجلس بخطة «خارطة الطريق» ، التي تنص على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي ، والتوصل إلى إقامة دولة فلسطينية ، وتنفيذ الالتزامات التي بنيت على أساس مؤتمر مدريد ، ومبدأ الأرض مقابل السلام ، وقرارات الشرعية الدولية . كما ساندت دول مجلس التعاون جهود اللجنة الرباعية الدولية ، راعية عملية السلام ، والمجتمع الدولي لتنفيذ خطة خارطة الطريق بالتوافق مع أسس مبادرة السلام العربية.

وضمن السياق ذاته ، رحبت دول المجلس بتبني مجلس الأمن ، بالإجماع ، في شهر نوفمبر 2003 ، القرار رقم 1515 ، القاضي بدعم «خريطة الطريق» الهادفة إلى التوصل إلى حل النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني ، بإقامة دولتين تعيشان جنباً إلى جنب بأمن وسلام ، والتأكيد على ضرورة تحقيق سلام شامل ودائم لكافة الأطراف ، بما في ذلك سوريا ولبنان.

ودعا المجلس الفصائل الفلسطينية إلى وقف الاقتتال فيما بينها واللجوء إلى الحوار بدلا من الاقتتال ، والجلوس على طاولة المفاوضات من اجل تعزيز الوفاق الوطني الفلسطيني ، وذلك للاحتفاظ بالكاسب التي حققها الشعب الفلسطيني طيلة سنوات نضاله المشروع.

كما أعرب المجلس عن سروره وترحيبه بتوصل الفلسطينيين إلى توقيع «اتفاق مكة» لإنهاء الاقتتال الداخلي ، وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية ، الذي تم بالجهود الكبيرة التي قام بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ، ملك المملكة العربية السعودية ، في جمع الفُرقاء الفلسطينيين للتوصل إلى هذا الاتفاق التاريخي الهام في مسيرة القضية الفلسطينية.

وأبدى المجلس استياءه من أعمال الهدم والحفريات التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في محيط المسجد الأقصى الشريف . ودعا المجتمع الدولي ، ومنظمة اليونسكو ، للتدخل الحازم لمنع مثل هذه الممارسات التي تستهدف الأماكن المقدسة مما يشكل استفزازا واستهتارا بمشاعر المسلمين.

كما أكد المجلس ، على أن السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط لن يتحقق إلا بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة ، القابلة للبقاء ، وعاصمتها القدس الشريف ، والانسحاب الإسرائيلي من الجولان العربي السوري المحتل إلى خط الرابع من يونيو (حزيران) من عام 1967 ، ومن مزارع شبعا في جنوب لبنان.

وخلص المجلس إلى أن غياب الحل العادل للقضية الفلسطينية ، واستمرار المعاناة الماثلة التي يتحملها الشعب الفلسطيني الشقيق ، والتي فاقت كل حدود التصور ، هي السبب الحقيقي في تفاقم النزاعات في الشرق الأوسط وتعدد صورها . وطالب المجلس المجتمع الدولي بأن يعطي أولوية قصوى للتوصل إلى حل عادل لتلك القضية وفق قواعد الشرعية الدولية ، إذ لم تعد الحلول المؤقتة أو التسويات الجزئية كافية أو مقبولة إذا أريد لهذه المنطقة أن تنعم بالأمن والاستقرار.

دعم لبنان

حظي لبنان الشقيق باهتمام خاص من مجلس التعاون منذ الاجتماع الأول لقادته في عام 1981 ، حيث عكس بيان الدورة الأولى للمجلس حرص دول مجلس التعاون على سلامة وسيادة واستقلال لبنان . ونص البيان الختامي الأول في هذا الخصوص على أن قادة دول مجلس التعاون «ناقشوا بروح من المسؤولية القومية تمادي إسرائيل في انتهاك سيادة واستقلال لبنان الشقيق ووحدة أراضيه ضد الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان ، وعبر المجلس عن استنكاره وشجبه لذلك الغزو الهمجي.

واستمر المجلس على مدى الخمسة والعشرين سنة الماضية في دعمه الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني في لبنان ، وإدانة الاعتداءات الإسرائيلية على سيادته واستقلاله ، ودعوة الشعب اللبناني الشقيق إلى التلاحم ووحدة الصف.

وفي ضوء الأحداث التي شهدها لبنان منذ عام 2005 ، استنكر المجلس التفجيرات التي حدثت في لبنان والتي راح ضحيتها قادة سياسيون وإعلاميون وأفراد من الشعب اللبناني .. مؤكداً رفضه لمثل تلك الأعمال الإرهابية . ودعا الأخوة اللبنانيين إلى تجاوز الأزمة ، والمحافظة على وحدة واستقرار لبنان ، وتغليب الحوار بين مختلف القوى السياسية ، والابتعاد عن كل ما يسبب الفرقة والانقسام ، والتحقيق بكل سرعة وشفافية في قضية اغتيال الرئيس رفيق الحريري. كما أعرب المجلس عن أمله أن يتم التوصل إلى الحقيقة وكشف من قاموا بهذه الأعمال الإرهابية ، وتقديمهم للعدالة ، ودعا المجلس كافة الأطراف إلى التعاون في هذا الشأن.

كما أكد المجلس على ضرورة أن يعمل اللبنانيون جميعاً على وحدة الصف اللبناني وتعزيز الأمن والاستقرار ، والالتزام بالمؤسسات الدستورية الشرعية وتغليب التوافق في الحكمة ولغة الحوار لتجاوز الظروف الحالية التي من شأن استمرارها المساس باستقرار لبنان ووحدته الوطنية واستقلال قراره السياسي.

وعبر المجلس عن قلقه البالغ إزاء العدوان الإسرائيلي السافر الذي وقع على لبنان في يوليو 2006م ، وأكد وقوفه مع الشعب والقصف الوحشي للمدن والقرى اللبنانية والمخيمات الفلسطينية .. كما ناشد البيان «جميع الأطراف في لبنان بضرورة نبذ الخلافات وإيقاف الدم المتدفق على الأرض اللبنانية وبدء مفاوضات الوفاق في إطار الشرعية اللبنانية.

ولقد كان موقف مجلس التعاون ثابتا وواضحا في دعمه للشعب اللبناني في المصالح الوطنية على أية اعتبارات أخرى ، ودعا المجتمع الدولي للإسهام في توفير المساعدات الإنسانية الضرورية التي يحتاجها شعب لبنان . كما أكد المجلس دعم لبنان والدفاع عن حقوقه واستقلاله

المصـــــدر : اليوم - ملحق خاص
التـــاريخ : 02-12-2007 العـــدد : 0
الصفحـات : 6 المسلسل : 7

اللبناني في مواجهة كل ما يتعرض لـه لبنان من اعتـداء وتدميـر . ورحب المجلس فـي هذا السـياق بقرار مجلس الأمن رقم 1701 ، الداعي لوقف العمليات العسكرية في لبنان . وعبر عـن تأييده ودعمه للبنـان في بسـط كامل سـلطته ونفوذه على كافـة ترابه الوطني وفي أي مسـعى دولي لاسترداد حقوقه كاملة ، بما في ذلك تعويضـه عما لحق به من خسـائر بشـرية ومادية جراء العدوان الإسرائيلي.

واسـتمراراً في مؤازرة لبنان سياسـياً واقتصاديـاً ، بما في ذلك إعـادة الإعمار ، عبر المجلس عن ترحيبـه للنتائج الإيجابية التي توصـل إليها مؤتمر باريـس 3 لدعم لبنان . كذلـك أكد المجلس على تأييد دعوة لبنان مطالبة إسـرائيل بالإنسحاب الكامل مـن الأراضي اللبنانية التـي لا تزال محتلة إلى الحدود المعترف بهـا دولياً ، بما فيها مزارع شـبعا ، تنفيذاً لقراري مجلس الأمن 425 و 426.

كما حثـت دول المجلس سـوريا ولبنان ، البلدين الشـقيقين الجاريـن ، على تجاوز الأزمـات والعمـل معـاً لمـا فيـه مصلحـة البلدين.

الشأن الصومالي

أولـى مجلس التعـاون اهتمامـاً كبيراً بالوضع في الصومال ،حيث عبر عن أسـفه لاستمرار الصراع ومسلسل الأزمات والعنف الدائر . ودعا الأطراف الصومالية المتصارعة إلى تحكيم العقل واللجـوء إلى المفاوضات والحـوار للتوصل إلى حـل توافقي ينهي معاناة الشـعب الصومالـي ، ويجنبه المزيد من الانقسـام والتدخلات الخارجية . وحث المجلس الاتحـاد الأفريقي والمجتمع الدولي والاتحـاد الأوروبـي والأمم المتحـدة على تكثيـف الجهود لإنهاء الصـراع والتزيف الدائـر فـي الصومـال . وعبـر المجلس عن تطلعـه إلـى أن يتوصل مؤتمـر المصالحة الوطنيـة ، المزمع عقده فـي الصومال ، إلى النتائـج الإيجابية المرجـوة . وأكدت دول المجلس دعمها لأي جهود إقليمية أو دولية من شـأنها إعـادة الأمن والاسـتقرار إلى الصومال.

الوضع في السودان

تحظى التطورات في السودان باهتمام مجلس التعاون الذي رحب بتوقيع الحكومة السـودانية والحركـة الشـعبية لتحريـر السودان اتفاق السـلام الشامل في جنوب السـودان فـي ينايـر 2005 ، باعتبار ذلك حدثاً تاريخيـاً هاماً من شـأنه إنهاء فترة عصيبـة من تاريخ السـودان . وأملاً في أن يكون إسهاماً في التوصل إلى اتفاق سلام مماثـل بشـأن إقليم دار فـور ، وبما يعود على السودان الشـقيق بالأمن والاستقرار والرخاء.

ويتابع المجلس بقلق تطورات الوضع في إقليم دارفور ، حيث عبر عن أسفه لاستمرار تـردي الأوضاع ، وما يترتـب على ذلك من معاناة إنسـانية . وقد أكد المجلس في هذا الخصوص على أهمية اتفاقية السلام التي تم التوقيع عليها برعاية الاتحاد الأفريقي بتاريـخ 5 مايـو 2006م فـي «أبوجا» بين

المصـــــدر : اليوم - ملحق خاص
التـــاريخ : 02-12-2007
الصفحـات : 7
العـــدد : 0
المسلسل : 7

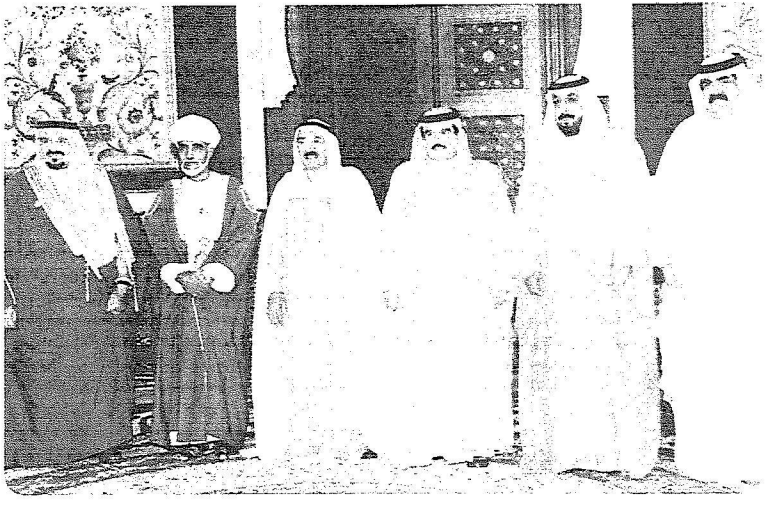

الحكومة السودانية وإحدى فصائل المعارضة ، داعياً الحكومة السودانية والفصائل السودانية إلى اللجوء إلى الحوار ووضع المصالح العليا للشعب السوداني فوق كل اعتبار . كما دعا المجلس المجتمع الدولي إلى بذل المزيد من الجهود لمساعدة السودان وتقديم العون الكافي لتمكينه من التوصل إلى حل سلمي للازمة القائمة في إقليم دارفور ، خاصة أن الحكومة السودانية قد اتخذت خطوات إيجابية لحل الأزمة والتعاون مع الأمم المتحدة في هذا الشأن . وثمن المجلس الجهود التي تبذلها الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للخروج بحل عاجل للأزمة ووقف القتال في الإقليم.

ورحب المجلس بالاتفاق الذي وقعته الحكومة السودانية مع كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والذي تم بموجبه تحديد واجبات ودور القوات الأفريقية وقوات الأمم المتحدة في إقليم دارفور .. مشيداً بالدور الكبير والجهد

المصـــــدر : اليوم - ملحق خاص
التـــاريخ : 02-12-2007 العـــدد : 0
الصفحـات : 7 المسلسل : 7

البناء الذي بذله خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز . ملك المملكة العربية السعودية ، في الوصول إلى هذا الاتفاق. ويأمل المجلس أن تتمكن الحكومة السودانية من التوصل إلى اتفاق مع الأمم المتحدة يلبي مطالبها ويحقق اهتمامات المجتمع الدولي بشأن نشر قوات للأمم المتحدة في إقليم دارفور ، مؤكداً على أهمية احترام سيادة السودان ووحدة أراضيه واستقلاله.

كما رحب المجلس بالاتفاق الثنائي بين جمهورية السودان وجمهورية تشاد لتطوير وتعزيز العلاقات بينهما ، والذي وقع في الرياض برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود . ملك المملكة العربية السعودية . وأعرب المجلس عن أمله في أن يؤدي الاتفاق إلى دعم العلاقات الأخوية بين البلدين بما يخدم مصالح الشعبين الجارين ويدعم الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة.

علاقات اليمن بمجلس التعاون

تقديراً من المجلس للدور الهام الذي تضطلع به الجمهورية اليمنية والمسؤوليات التي تتعامل معها في إطار أمن واستقرار ونمو الجزيرة العربية ، أعرب المجلس عن مشاركة الجمهورية اليمنية في توثيق عرى التعاون والتنسيق الأخوي في إطار العمل الجماعي لمجلس التعاون ، حيث أقرت قمة مسقط لعام 2001 قبول اليمن في عضوية أربع مؤسسات ، وهي:

(1) مجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

(2) مكتب التربية العربي لدول الخليج العربية.

(3) مجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

(4) دورة كأس الخليج العربي لكرة القدم.

واعتبر المجلس أن هذه الخطوة سوف تتبعها خطوات مع الجمهورية اليمنية بالمشاركة في المجالات الاقتصادية ، وغيرها من مجالات التعاون . وعبر عن تطلعه في أن يسهم ذلك في تعزيز تطور التنمية والرخاء الاجتماعي ، ويعزز الترابط بين الشعوب في دول الجزيرة العربية . ولقد واصل المجلس متابعة الخطوات التي أنجزت في مجال تنفيذ القرار المتضمن توثيق عرى التعاون والتنسيق الأخوي في إطار العمل الجماعي لمجلس التعاون وتعزيز العلاقات مع الجمهورية اليمنية.

وقد جاءت الاتفاقية الموقعة بين مجلس التعاون والجمهورية اليمنية ، في أكتوبر 2002 ، والتي بموجبها انضم اليمن إلى المؤسسات المشار إليها ، لترسي عرى التعاون بين الجانبين ، من خلال تشكيل مجموعة عمل تتولى اقتراح الخطوات الملائمة لانضمام اليمن إلى مؤسسات المجلس ومنظماته المتخصصة ، حيث يجري الآن استكمال إجراءات انضمام اليمن إلى منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، وهيئة التقييس لدول المجلس.

وتوخياً تكثفت الاتصالات بين الجانبين لتعزيز فرص التعاون ضمن برامج عملية محددة ، وترجمة ما تم الاتفاق عليه إلى واقع ملموس عن طريق مؤتمر المانحين الذي عقد في لندن في شهر نوفمبر 2006 ، ومؤتمر استكشاف فرص الاستثمار في اليمن الذي عقد يومي 22 و 23 إبريل 2007 في صنعاء ، ودعم صناديق التنمية في دول المجلس لمشاريع البنية التحتية في الجمهورية اليمنية.

ويأتي ذلك في إطار تعزيز العلاقات المتميزة التي تربط بين دول مجلس التعاون والجمهورية اليمنية ، ودفعها إلى مجالات أرحب وأكثر تقدماً ، مع إعطاء الأولوية للمجالات الاقتصادية.

التطوير والتحديث في الوطن العربي

أكد المجلس حرصه على الإسراع في خطى التطوير والتحديث في العالم العربي ، والجامعة العربية ، وأشاد بالنتائج الإيجابية لقمة تونس 2004 ، التي أسفرت عن إقرار وثيقة العهد والوفاق والتضامن ، وتبني وثيقة التطوير والتحديث ، مؤكداً على ضرورة أن يكون التطوير والتحديث نابعاً من دول المنطقة ، وأن تراعى فيه خصوصيات وظروف كل دولة ، من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية ، وأن التدرج في جني ثمار هذا التطوير والتحديث من شأنه تحسين فرص الاستقرار والأمن والرخاء في المنطقة.

وقد أكد هذا التوجه إعلان المنامة ، الصادر عن الدورة الخامسة والعشرين للمجلس الأعلى ، التي عقدت في المنامة (ديسمبر 2004) ، والذي أشار إلى أن دول المجلس تعمل على مواصلة التحديث الشامل لمواكبة العصر ومتطلباته الحضارية في إطار استراتيجية منسجمة مع البرامج الطموحة بما يحقق آمال وتطلعات دول المجلس وشعوبها ، وجدد الإعلان تأكيد اليقين الراسخ بأن الجوهر الحقيقي والأصيل للديمقراطية لا يستورد ، بل ينبع من الذات الوطنية العميقة.

الحوار مع المجموعات الدولية

يلاحظ المتتبع لمسيرة الحوار الذي يجريه مجلس التعاون مع الدول والمجموعات الدولية ، أن هذا الحوار قد قطع شوطاً لا بأس به ، لا سيما الحوار الذي يجريه مع الاتحاد الأوروبي ، وكذلك الحوار الذي يتم على مستوى وزراء الخارجية مع الدول والمجموعات الأخرى على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في شهر سبتمبر من كل عام.

ومما لا شك فيه ، أن لهذه اللقاءات المشتركة ، أهمية قصوى في تعميق علاقات دول مجلس التعاون مع هذه الدول والتجمعات ، وتأكيد حضورها في الساحة الدولية . إذ أن هذا الحوار المنتظم يعمّق التفاهم المشترك حول القضايا التي يتم مناقشتها في هيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها المختلفة ، حيث يتم اتخاذ وتبني أهم القرارات الدولية ، التي تؤثر في مسيرة الشعوب والأمم.

ويعتبر هذا الحوار مدخلاً ورافداً لا غنى عنه لدعم سياسة دول مجلس التعاون الرامية لنصرة ومساندة القضايا العربية والإسلامية في المحافل الدولية . إن تعميق الحوار والتفاهم مع هذه الدول والتجمعات ، في مختلف المجالات ، السياسية والاقتصادية والأمنية ، يهدف إلى خدمة قضايا دول المجلس ، والعالم العربي والإسلامي ، والاستفادة من خبرات الدول المتقدمة والأخرى وتعاونها في هذا المجال . ولا شك أن الحوار السياسي مع الاتحاد الأوروبي ، يُمثّل حضوراً فاعلاً

دعوة الأطراف الصومالية المتصارعة إلى تحكيم العقل واللجوء إلى المفاوضات والحوار للتوصل إلى حل توافقي

المصـــــدر : اليوم - ملحق خاص
التـــاريخ : 02-12-2007 العـــدد : 0
الصفحـات : 7 المسلسل : 7

في دعم تلك القضايا والأهداف ، ويؤكد في الوقت ذاته اهتمام دول المجلس بهموم العالم ، وأنها تُشاطر العالم الحر الكثير من المفاهيم والقيم الحضارية ، وأن هناك الكثير من المصالح المشتركة التي يجب المحافظة عليها وأخذها بعين الاعتبار.

ومن خلال الحوار السياسي مع تلك الدول والتجمعات ، استطاع مجلس التعاون تحقيق الإنجازات التالية :

= الدفاع عن القضايا العربية والإسلامية على الساحة الدولية ، مما كان له الأثر الإيجابي في تصحيح العديد من المفاهيم والصور السلبية السائدة عن العالم العربي والقضايا الإسلامية ، الأمر الذي أدى إلى تعاطف المجتمع الدولي مع هذه القضايا. ومن ذلك ، تأكيد دول المجلس على رفض الإساءة لكافة الأديان ورموزها.

= وفي مجال مكافحة الإرهاب ، استطاعت دول المجلس التصدي بنجاح للهجمة الجائرة التي حاولت الربط بين الإسلام والإرهاب ، حيث أكدت على أن الإسلام دين يعارض الإرهاب بكافة صوره وأشكاله .

= فيما يخص القضية الفلسطينية والسلام في الشرق الأوسط ، أكدت دول المجلس أهمية إحلال السلام العادل في الشرق الأوسط ، استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية ، لا سيما القرارين 242 و 338 ومبدأ الأرض مقابل السلام ، وألقت الضوء على الممارسات الإسرائيلية العنصرية اللاإنسانية في الأراضي العربية المحتلة ، التي تتنافى مع أبسط مبادئ الشرعية الدولية وحقوق الإنسان ، كما أكدت على حق الشعب الفلسطيني في كفاحه المشروع ضد الاحتلال . ودعت إلى عدم الخلط بين الكفاح المشروع من أجل تقرير المصير والإرهاب.

كما نبهت دول المجلس في حوارها إلى أنه يجب عدم إغفال إرهاب الدولة ، الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين ، من قتل وتدمير للمنازل ، يستهدف المدنيين والرموز الوطنية ، وتدمير البنية التحتية للشعب الفلسطيني.

أما بالنسبة لأسلحة الدمار الشامل ، فقد أكدت دول المجلس على أهمية جعل منطقة الشرق الأوسط ، بما فيها منطقة الخليج العربي ، خالية من أسلحة الدمار الشامل ، ودعت كافة الدول إلى التوقيع والمُصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ، المتعلقة بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ، وإخضاع منشآتها النووية للإشراف الدولي ، بما في ذلك إسرائيل ، التي تملك أكبر مخزون نووي تدميري في المنطقة.

مما تقدم يمكن القول أن قدرة مجلس التعاون في التعامل مع القضايا الإقليمية والدولية ، بحكمة وعقلانية ، وقدرته على احتواء الأزمات التي مرت بها المنطقة ، أكسب مجلس التعاون، كمنظمة دولية فاعلة ، مصداقية يمكن الاستناد إليها ، مما أدى إلى توسيع مجالات التعاون مع الدول والمنظمات الدولية ، وكسب تأييدها للقضايا العربية والإسلامية ، وشجعها على الدخول في اتفاقات تعاون مشترك يغطي الجوانب الأمنية والسياسية والاقتصادية لما فيه خير شعوب ودول المنطقة.

المصـــــدر : اليوم - ملحق خاص
التـــاريخ : 02-12-2007
الصفحـات : 7
العـــدد : 0
المسلسل : 7

المصـــــدر : اليوم - ملحق خاص
التـــاريخ : 02-12-2007
الصفحـات : 7
العـــدد : 0
المسلسل : 7

المجلس طالب إسرائيل بإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش

الدول الست حققت أمنها بتصديها لمسببات عدم الاستقرار ومصادر الخطر

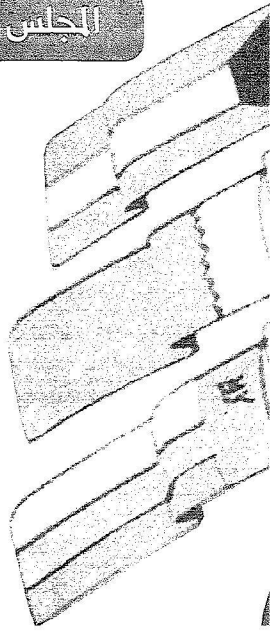

التعامل العقلاني
مع القضايا أكسب
المجلس مصداقية أمنية
وسياسية واقتصادية

موقف ثابت لدعم الأشقاء
الفلسطينيين وتأييد
السلام في الشرق الأوسط
كخيار استراتيجي عربي